محمد محفوظ

التنوع الإنساني وسبيل العيش الواحد

إدارة التنوع الإنساني

ثمة حقيقة إنسانية ثابتة وراسخة في الوجود الإنساني . . وهي أنهم متنوعون ومتعددون ، ولا يمكن أن يكون الإنسان نسخة كاملة من الإنسان الآخر . . فالباري عز وجل خلق الإنسان وأوجد فيه هذه الجبلة الإنسانية . .

وأي سعي لتجاوز هذه الجبلة الإنسانية أو مخاصمتها ، فإنه (أي السعي) لا ينتج إلا المزيد من الاستبداد وكل متوالياته الكارثية . .

ولكن هذا التعدد والتنوع الإنساني في القناعات والميولات والأهواء والأولويات ، ليس مدعاة للفوضى أو الانعزال والانكفاء عن الجماعات الإنسانية . . فالناموس الرباني الذي أودع في كل إنسان قابلية الاختلاف وحقائق التنوع على المستوى العقلي والنفسي ، هو ذاته الذي دعانا جميعا إلى بناء حياة إنسانية مشتركة قائمة على هذه الحقائق وصياغة أنظمة اجتماعية وأخلاقية لا تمارس العسف بحق مقتضيات الجبلة الإنسانية . .

فنحن جميعا كبشر مختلفون ومتنوعون ، ولكن هذا الاختلاف والتنوع ، لا يبرر لنا أن نعيش وحدنا أو ننعزل عن محيطنا الاجتماعي أو نهرب إلى الكهوف رافضين المساهمة في بناء حياة إنسانية واجتماعية على أسس متينة ومنسجمة ونواميس الخالق عز وجل في الوجود الإنساني . .

فالمطلوب في هذا السياق هو إدراك إننا كبشر متنوعون ، والله سبحانه وتعالى خلقنا على هذه الجبلة . . ولكن في ذات الوقت جاءت التوجيهات الربانية لتدعونا إلى التعارف والانفتاح والتواصل مع الإنسان الآخر . . إذ يقول تبارك

وتعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (الحجرات 13) . .

فالآية القرآنية الكريمة ، ترسي وتؤصل لمبدأ الكرامة الإنسانية الذاتية ، وإن الفضل بين البشر ليس وليد شكل الإنسان أو لونه أو قومه ، وإنما هو وليد كسبه الذاتي الذي تشير إليه الآية القرآنية بأن (أكرمكم عند الله أتقاكم) فالتقوى ليست أرثا يحصل عليه الإنسان ، كما أنها ليست صنوا لقوم معين أو جماعة بشرية محددة ، وإنما هي قيمة أخلاقية وسلوكية يحصل عليها أي إنسان بصرف النظر عن قومه وبيئته هذا إذا هذب نفسه وسيطر على شهواته وأهوائه . . فالبشر يتفاضلون مع بعضهم البعض من جراء كسبهم الذاتي وليس لشيء آخر . .

فالتنوع الإنساني حقيقة راسخة في الوجود الإنساني ، وجميع البشر تجاه هذه الحقيقة سواء . . بمعنى لا يوجد عرق أفضل من عرق آخر ، ولا يوجد شعب أفضل ذاتيا مع شعب آخر . . فالجميع متساوون ووسيلة التفاضل الوحيدة بين البشر هي وسيلة كسبية ومرهونة بقدرة كل فرد أو مجتمع على بناء واقعه على أسس صلبة تمكنه من التقدم وحيازة الصفوف الأولى في السباق البشري . .

وحتى لا يتحول التنوع الإنساني إلى سبب للفوضى أو الصراع المدمر بين المجتمعات هناك قيمتان مركزيتان تضبط حقيقة التنوع وتديرها على أسس صحيحة ، وهاتان القيمتان هما :

1-العدل : إن التنوع الإنساني بكل مستوياته ، يتحول إلى مصدر للجمال والثراء المعرفي والأخلاقي ، حينما يدار وفق قيمة العدل . . فالاختلافات الإنسانية لا تشرع لأي أحد للأفتئات على أخيه الإنسان . .

وإنما الاختلاف ينبغي أن يدار ويضبط بقيمة العدالة ومقتضياتها الأخلاقية والسلوكية . . لذلك يقول تبارك وتعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون) (سورة المائدة ، 8) . .

وجاء في تفسير هذه الآية أن العدل شعار الإسلام في الحياة . . وينطلق القرآن في التأكيد عليه في بناء شخصية الإنسان المسلم بمختلف الأساليب ، من أجل إلغاء كل النوازع والأفكار والمشاعر المنحرفة من تكوينه الذاتي ، لئلا تحول بينه وبين الانسجام مع حركة الخط المستقيم في الحياة . .

فتعالوا جميعا من مختلف مواقعنا الفكرية والاجتماعية أن لا يخرجنا تباين قناعاتنا واختلاف مواقفنا في أي أمر أو موضوع عن العدالة ومقتضياتها . . لأننا جميعا مأمورون بالالتزام بالعدالة ، وأن لا تكون اختلافاتنا المبرر الأخلاقي لعدم الالتزام بالأمر الرباني . . فالله سبحانه وتعالى خلقنا مختلفين وأمرنا بالعدالة في القول والفعل . .

وأعتقد أ ، الكثير من المشكلات القائمة بين المختلفين سواء كانوا أفرادا أو جماعات هو من جراء عدم الالتزام بمقتضيات العدالة . . فلاختلاف مهما كان حجمه لا يشرع للظلم ونحن جميعا مطالبون بالالتزام بالعدالة . .

2-التعارف :

لكوننا على المستوى الإنساني ، نعيش التنوع والتعدد بكل أشكاله ، فإن المطلوب دائما ليس خلق الحواجز بيننا ، وإنما فتح آفاق التعارف وإطلاق مشروعات للتواصل لكسر حاجز الجهل المتبادل وتطوير مستوى الفهم والتفاهم بين الأفراد والجماعات . . فالتنوع الديني أو المذهبي أو القومي أو

الأثني ، لا يشرع لأحد الانغلاق والانزواء وبناء مجتمعات خاصة مغلقة ، وإنما هي مدعاة لنا جميعا للانفتاح والتواصل وتعزيز قيم التعارف . .

ولا بد أن ندرك في هذا السياق : أن التعارف ليس هدفه إنهاء الاختلافات والتباينات ، وإنما إدارتها على أسس مشتركة تضمن للجميع حقوقهم المادية والمعنوية . . لهذا ومن منطلق قيمة العدالة والتعارف ، فإننا نرفض كل أشكال التحريض بين المختلفين وندعو الجميع من موقع المحبة إلى الالتزام بمقتضيات العدالة والتعارف . . والتحريض بكل أشكاله ضد العدالة والتعارف وهو يؤسس لمناخات نفسية واجتماعية تدمر المشتركات وتطلق غرائز التدمير والحروب وتفكك أسس النسيج الاجتماعي . .

لهذا كله : فإننا في الوقت الذي نقر فيه بحقيقة التعدد والتنوع الإنساني ، وندرك أن هذا التنوع ، سيقودنا لقناعات ومواقف مختلفة في شؤون الحياة المختلفة . . ولكن هذا الاختلاف في القناعات والمواقف ، ينبغي أن يحكم بقيمتي العدالة والتعارف ، حتى نتمكن جميعا من صيانة استقرار مجتمعاتنا والحفاظ على أسس العيش المشترك أو الواحد . .

الحوار وإدارة التنوع

ثمة معطيات وحقائق عديدة في الاجتماع الثقافي والسياسي العربي ، تجعلنا نعتقد أن الساحة العربية بكل دولها وشعوبها ومكوناتها الدينية والقومية والأثنية ، لا زالت بحاجة ماسة وملحة إلى الحوار مع بعضها البعض . . فالاجتماع العربي كغيره من المجتمعات الإنسانية ، يحتضن العـــــــــــــديد من

المكونات والتعبيرات والأطياف ، وإن استمرار الجفاء والتباعد بين هذه المكونات ، يضر بالاجتماع العربي في أمنه واستقراره والحفاظ على مكاسبه المختلفة . . لهذا فإننا نعتقد أن المنطقة العربية بكل مكوناتها وأطيافها ، بحاجة وفق خصوصياتها الوطنية والاجتماعية ، أن تطلق مشروعا متكاملا للحوار بين مختلف أطيافها . .لأن استمرار الجفاء والتباعد ، أو غياب التفاهم العميق بين جميع الأطراف ، ينذر بمشكلات بنيوية وهيكلية خطيرة على مستوى الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي . .

فالمنطقة كلها حبلى بالكثير من التطورات والتحولات المتسارعة ، واستمرار سوء التفاهم أو التباعد النفسي والاجتماعي والعملي بين مختلف أطياف المجتمع ، يهيأ الأرضية والمناخ للكثير من الأزمات والمشاكل . . وإن الأطلس الأنثربولوجي للمجتمعات العربية ، يقتضي الإسراع في مشروع الحوار وخلق التفاهمات العميقة بين مختلف الأطراف والمكونات . . والذي يدفعنا إلى الإلحاح على ضرورة الإسراع لإطلاق حوارات وطنية – عربية – إسلامية عميقة بين مختلف العناوين والأطراف أن الدولة العربية الحديثة ولاعتبارات أيدلوجية وسياسية عديدة ، لم تتمكن من إدارة تنوعها وتعدديتها على نحو إيجابي وصحيح ، مما فاقم من سوء التفاهم بين هذه الأطراف ، فدخل الجميع بوعي وبدون وعي في أتون الصراعات والنزاعات والانقسامات الاجتماعية على أسس واعتبارات ما قبل المواطنة والدولة الحديثة . . وحين ندعو إلى الحوار ونحث عليه وعلى الإسراع في الانخراط فيه من قبل كل الأطراف ، كوسيلة حضارية وإنسانيـــــــــة لتنظيم الاختلافات وإدارة التباينات ، فإننا ندرك أن الحوار ليس حلا سحريا لكل المشاكل ، بل هو الوسيلة المتاحة ، التي تمكن الجميع من ضبط نزعات

الاستئصال وحروب الإلغاء ، كما أنها هي المنسجمة وثوابت الأمة والوطن والمجتمع . . فالحوار لا يستهدف زحزحة القناعات الأيدلوجية أو الفكرية ، وإنما إعادة قراءتها على ضوء المصلحة وتجارب المجتمعات الإنسانية المتعددة . .

فلا أحد مهما أوتي من قدرة وسلطة ، يستطيع أن يلغي الآخر أو يستأصل وجوده أو ينهيه من الواقع ، لأن جميع هذه الحقائق مركوزة في المجتمع ومتجذرة في الوجدان والتاريخ والثقافة . . لهذا فإن خيار الاستئصال والزحزحة ، لا يجدي نفعا ، وكل التجارب مهما كانت في عنفها ودمويتها ، لم تستطع أن تجبر مجتمعا أو طائفة من الناس على تغيير ثوابتها أو نقل موقعها الأيدلوجي إلى موقع آخر . . فالتحول نحو دين جديد أو مذهب جديد أو منظومة فكرية جديدة ، لا يتم بالقهر والقوة واستخدام العنف ، وإن كل هذه الوسائل توصل إلى نتائج عكسية على الصعيد الواقعي . . فالعنف يعزز القناعات ، والقهر يزيد من تصلب الإنسان والقوة تفقد وظيفتها أمام إنسان مؤمن بفكرته متشبث بخياره . .

لهذا فإن مسلك العنف مهما كانت الإغراءات أو المبررات التي تدفع إليه ، فإنه لن يتمكن من إدارة التنوع على نحو صحيح وإيجابي . . وكل التجارب تثبت ذلك ، ولم يسجل لنا التاريخ أن فئة من الناس ، استطاعت عبر العنف أن تدير تنوع مجتمعها على نحو يرضي الجميع ويحقق الاستقرار العميق في المجتمع . . والتجارب القديمة والراهنة تثبت بشكل لا لبس فيه أن العنف بكل قسوته وسطوته يساهم في تنمية الفروقات والتباينات والأحقاد ، وإن القهر يجذرها ويعمقها في التربة الاجتماعية . .

فالتنوع الاجتماعي بكل عناوينه ، لا يدار بالقهر والعنف والقسوة ، بل يدار بالتفاهم والمداراة وتدوير الزوايا والحوار العميق والمفتوح على كل الحلول والمعالجات بعيدا عن نزعات الغلبة والسجالات التي تبقي الجميع في المربع الأول . .

فالحوار بكل ديناميته وفعاليته ، هو الوسيلة المتاحة ، لإدارة التنوع في المجتمعات العربية على أسس خلق الرضا والتفاهم العميق بين مختلف الأطراف والمكونات . .

وحتى لا يكون نهج الحوار ، وكأنه ملهاة أو محاولة لكسب الوقت ، وتقطيع الظروف الملحة واستيعاب الاندفاعات المجتمعية في أطر وأقنية ، لا تستهدف الإصلاح أو المعالجة من المهم التأكيد على النقاط التالية :

1-المعرفة قبل الرأي :

لعل من أهم الظواهر المرضية ، والتي تساهم في تجويف الحوار من الداخل ، أو تحويله إلى لعبة للسجال والصراخ والعويل الذي لا يفضي إلى أي شيء إيجابي . . إننا حينما نتحاور مع بعضنا البعض تحت أي عنوان كان ، ننطلق من الرأي الذي نمتلكه عن الطرف الآخر ، دون أن نسمح لأنفسنا أن نفهمه ونعرفه بشكل صحيح ودقيق . .

فالحوارات المثمرة لا تتأسس من الآراء المسبقة التي نحملها عن بعضنا البعض ، وفي كثير من الأحيان فإن هذه الآراء ، تشكلت في حقب زمنية أو ظروف اجتماعية ملتبسة ، مما يجعل آراءنا تجاه بعضنا البعض ، ليست دقيقة أو مطابقة إلى واقع الإنسان الحالي . .

لهذا فإن الحوارات المطلوبة والمجدية ، هي التي تنطلق من قاعدة المعرفة قبل الرأي . . فكلنا يحمل رأيا عن الطرف الآخر ، ولكننا لم نفحص هذا الرأي ومدى صوابيته ودقته على قاعدة المعرفة العميقة بالآخر . . فالآخر الديني أو المذهبي ، ليس هو الآراء الشاذة التي تنقلها كتب المساجلات الدينية والمذهبية ، لهذا فإننا ندعو الجميع ومن مختلف المواقع ، إلى ضرورة أن نعرف بعضنا البعض ، بعيدا عن الآراء التي تشكلت في زمن الفتن والحروب الطائفية والمذهبية . .

والحوار بكل أطره وآفاقه ، لا يستهدف تسجيل النقاط تجاه بعضنا البعض ، فنخرج من كل جولة حوارية دون أن نعطي لبعضنا البعض حق المعرفة الدقيقة والتفصيلية . .من هنا فإننا نرى أن الحوارات المثمرة ، هي التي تنطلق من معرفة دقيقة وواقعية بالآخر ، حتى ولو كانت هذه المعرفة ، مفارقة لرأينا الذي تشكل في لحظة ملتبسة أو غير مطابقة لوقائع الأمور . . فالحوار لا يستهدف نفي فكرة أو واقع التعدد والتنوع ، بل يستهدف خلق المناخ والأطر والأساليب المناسبة ، لإدارته على نحو يثري المجتمع والوطن ، ويقطع الطريق على كل من يتصيد لزرع الفتنة وتعميمها في واقعنا العربي والإسلامي . .

2- إن الاندفاع المتسارع في أكثر من بلد عربي وإسلامي نحو الفتن المذهبية والطائفية ، يجعلنا نعتقد وبعمق أن المجتمعات العربية أحوج ما تكون اليوم إلى كتلة وطنية – اجتماعية تعلي من قيمة المواطنة ، وتعمل عبر تعدديتها وتنوعها إلى مواجهة هذه الفتن ، بالإسراع في خلق الحقائق الوحدوية المستندة على احترام التعددية لوقف حالة الانحدار والتسارع نحو

الانقسامات الاجتماعية على أسس طائفية ومذهبية . . فالحروب الطائفية لا رابح منها إلا أعداء الأمة . . لهذا ومن منطلق الحرص على الوحدة الوطنية في كل المجتمعات العربية والسلم الأهلي ، ندعو إلى مراكمة الجهود وزيادة وتيرة التعاون والتضامن بين مختلف الأطراف التي تؤمن بالوحدة وتدعو إلى بناء مواطنة متساوية تحترم الخصوصيات الثقافية والمذهبية دون الانحباس فيها . .

وعليه فإن الحوارات المثمرة هي التي تتجه إلى الإجابة على أسئلة الراهن ومآزق الواقع ، دون الاستغراق في النقاشات التاريخية أو العقدية . .

فالمطلوب أن نعيش الحاضر على أسس صحيحة ، وهذا يتطلب الحوار والنقاش حول الحاضر وسبل بناء علاقات إيجابية بين مختلف الأطراف . .

فالحوار الذي لا يزيدك معرفة حقيقية بالآخر ، هو سجال ومماحكة ، تزيد من الالتباسات والهواجس بين المختلفين . .

والحوار الذي لا يفضي إلى اكتشاف الجوامع المشتركة والمساحات الواحدة ، هو نقاش يزيد من تعصب الإنسان لرأيه وقناعاته ، دون أن يسمح لعقله من فحصهما ومسائلتهما . .

والحوار الذي لا يجمع المختلف والمتعدد في سياق وحدوي ومتحد اجتماعي ، هو حوار طرشان لأنه يدور في حلقة مفرغة ، وبداياته كنهاياته على مستوى النفس والشعور والقناعات والمواقف . . فتعالوا جميعا ندخل إلى حواراتنا ونقاشاتنا ومجادلاتنا ، بروح المسجد الذي يحتضن المختلفين ويجمع المتباعدين ويجلل الجميع بروحية الائتلاف والوحدة . .

في إدارة التنوع الثقافي

ربما تتضح في مقبل الأيام , أن جذور ما تعيشه العديد من بلدان العالم العربي من تطرف و فوضى و أشكال عديدة من الاحتراب الأهلي بيافطات دينية و مذهبية و قومية و عرقية , تعود إلى لحظة الاستقلال من الهيمنة الأجنبية .

لأن الكثير من الدول العربية بعد لحظة الاستقلال , تشكلت بنزعة عصبوية ضيقة , احتضنت بعض التعبيرات و أعطتها ما تستحق و مالا تستحق , و مارست النبذ و التهميش و الاستئصال بمكونات أخرى , و منعت عنها حقوقها و ما تستحقه انطلاقا من إنسانيتها و آدميتها و لكونها شريك أصيل في الوطن و المواطنة .

و استمرت الكثير من دول العالم العربي تعيش وفق هذه المفارقة , بحيث غالبية المواطنين , لا يعرفون من الدولة إلا أجهزتها الأمنية و الإجرائية , و فئة قليلة تحكم باسم حزب تقدمي أو مشروع سياسي يستهدف كما تدعي أدبياته إخراج أبناء المجتمع و الوطن من الظلام و الظلامية و التخلف المقيم في كل أروقة المجتمع .

و مارست في سبيل تحقيق أهدافها كل ألوان الظلم و الحيف بحق أبناء شعبها .

ولكن ولاعتبارات بنيوية متعلقة من لحظة تشكيل الدولة الحديثة في العالم العربي , كانت النتائج كارثية و على النقيض تماما من الشعارات و اليافطات المرفوعة .

فشعار الوحدة المرفوع تحول على المستوى العملي إلى استمرار مشروع التشظي الاجتماعي العمودي و الأفقي , و بقي الجميع محبوسون في دوائر انتماءهم

الضيقة التي أقل ما يقال عنها انتماءات مادون المواطنة و بناء الدولة الحديثة . و باسم الاشتراكية في بناء الاقتصاد , تم التدمير الممنهج و المنظم لكل الصناعات الوطنية التقليدية و الحرفية , و أصبحت أسواق هذه البلدان مفتوحة على مصراعيها لكل المنتجات الأجنبية . فأضحت المعادلة التالية : صعوبات جمة تحول دون استمرار أصحاب الصنع اليدوية و الحرفية من العمل لأسباب متعلقة بالجدوى و سياسات الحماية , و تسهيلات مالية و جمركية لاستيراد كل شيء , فكانت النتيجة انهيار متسارع للصناعات الوطنية و غزو متعاظم للبضائع و الصناعات الأجنبية .

و على المستوى الاجتماعي و السياسي حيث شعار الحرية , تفاقمت من جراء هذه السياسات القسرية التناقضات الأفقية و العمودية , و أضحت خلافات الناس الجوهرية ــ التقليدية تدار بيافطات حديثة . فلم تتمكن هذه الدولة من بناء مشروع وطني , ينقل أبناء الوطن على مستوى علائقهم الداخلية و طريقة نظرتهم إلى بعضهم البعض من الحالة التقليدية الموغلة في التباينات و الصراعات ذات البعد التاريخي , إلى حالة حديثة قائمة على العقد الاجتماعي و منظومة دستورية ــ قانونية تحدد الواجبات و الحقوق انطلاقا من قيمة المواطنة بعيدا عن دوائر الانتماء التقليدية . و هكذا نستطيع القول : أن ما يجري اليوم في العديد من دول العالم العربي , هو نتاج طبيعي إلى بنية الدولة العربية الحديثة و طبيعة الخيارات السياسية السائدة منذ لحظة الاستقلال الوطني إلى الآن . فكانت النتيجة وجود تحت سقف وطني واحد , مجتمعات متخاصمة مع بعضها البعض , و كل طرف يتحين الفرصة للانقضاض على الطرف

الآخر , مع غياب شبه تام لقانون قادر على ضبط هذه النزعات . و حينما خف منسوب الخوف لدى الناس , أو سقطت هيبة الدولة في نفوسهم , كان حاصل ذلك الفوضى و الانفلاش الداخلي على أكثر من صعيد .

فأضحى المجتمع الواحد مجتمعات , و الانتماء الوطني انتماءات تاريخية و تقليدية متصارعة و متحاربة , و الذاكرة التاريخية الواحدة , مجموعة ذاكرات تاريخية كلها ملغومة و تحمل في طياتها قنابل موقوتة بحق الآخر الذي كان قبل أيام شريك وطني .

و تعلمنا هذه التجربة المريرة , و التي نشهد نتائجها الكارثية في العديد من الدول العربية أنه حينما يغيب الوطن الواحد الجامع و الحاضن للجميع , فإن النتيجة المباشرة لذلك هو دخول الجميع في حروب باردة و ساخنة ضد الجميع تحت يافطات و مبررات لا تنتمي إلى العصر و مكاسب الحضارة الحديثة . و حينما تنهار أسس العيش المشترك و لو في حدودها الدنيا , فإن النتيجة الفعلية لذلك الاستمرار في الانهيار الاجتماعي و الأمني بشكل متسارع و بعيدا عن القدرة على الضبط و الإدارة .

و حينما لا تتمكن الدولة من رعاية شعبها و حمايته , فإن النتيجة المباشرة لذلك , أن أبناء الوطن سيكونون فضاء للثأر و الانتقام و الخصومات المفتوحة على كل الاحتمالات .

و كل هذا يوصلنا إلى النتيجة التالية : أن غالبية الدول العربية الحديثة و بالذات التي حكمت بيافطات ثورية و تقدمية , فشلت في إدارة تنوعها الديني و

المذهبي و الأثني بشكل صحيح , و إن ما نشهده من حروب و كانتونات مغلقة هو نتاج هذا الفشل و الإخفاق .

و إن المطلوب الاستفادة من هذه التجربة , لبناء مقاربة جديدة تقطع مع تلك الممارسات التي أفضت إلى تلك النتائج الخاطئة و الخطيرة .

و في سياق تظهير أهم الدروس و العبر لخلق رؤية جديدة لإدارة التنوع نذكر النقاط التالية :

1ـ إن إدارة التنوع الثقافي في كل الأوطان و المجتمعات , هو أسلم الخيارات و أسهلها , و الذي يجنب الأوطان مآزق و أزمات كبرى . فمن يبحث عن استقرار سياسي و اجتماعي عميق في ظل مجتمعات متعددة و متنوعة , لا سبيل لديه إلا تطوير نظام الإدارة و الاستيعاب لحقائق التنوع الموجودة في المجتمع .

2ـ تطوير درجة الوعي الأخلاقي و الالتزام بالمناقبيات الأخلاقية في المجتمع . لأنه لا يمكن إدارة التنوع إدارة حكيمة في ظل أخلاق متدهورة أو بعيدة عن مسارها الصحيح . لذلك حيثما وجدت أخلاق عملية فاضلة , سيحظى الجميع وهم مختلفون باحترام متبادل . أما إذا ساءت الأخلاق و تدهور السلوك الأخلاقي العملي , فإن جميع الاختلافات ستتحول إلى مصدر إلى التوتر الدائم في المجتمع .

3ـ ضرورة أن تتعالى المؤسسات الوطنية عن الانقسامات الاجتماعية , بحيث لا تكون طرفا سلبيا تغذي الاختلافات و تحمي بعض أطرافه . و المقصود بالتعالي هنا هو أن تؤدي هذه المؤسسات وظيفتها الوطنية للجميع على قاعدة المواطنة

الجامعة , و أن لا تكون انتماءات المواطنين لها مدخليته في إعطاءه أكثر مما يستحق أو منعه مما يستحق .

فلا يمكن إدارة التنوع الثقافي و الاجتماعي , في ظل مؤسسات وطنية خاضعة لمقتضيات و متواليات الانقسام الاجتماعي . لأن هذه المؤسسات و لكونها طرفا في هذه الانقسامات فإنها ستغذي التباينات بين المواطنين من موقع القدرة و السلطة . أما إذا مارست هذه المؤسسات تعاليها على انقسامات مجتمعها , فإنها ستحظى باحترام و تقدير الجميع , و ستعبر بصدق عن وعي وطني عميق و جامع يحول دون تفاقم الاختلافات و التباينات بين أبناء المجتمع و الوطن الواحد .

4ـ ضرورة العمل على بناء مشروع وطني ثقافي و اجتماعي متكامل , بحيث تكون مبادئ و قيم و أولويات هذا المشروع هي التي تغذي جميع أبناء الوطن , بعيدا عن التصنيفات و الانتماءات الفرعية .

و لعلنا لو تأملنا في التجارب التي أخفقت في إدارة تنوعها , سنكتشف أن أحد الأسباب المهمة لذلك , هو غياب مشروع وطني جامع , يعمل على دمج كل التعبيرات في إطار رؤية تمثله و تعبر عن ذاته الفردية و الجمعية .

أما إذا غابت هذه الرؤية , فإن الشيء الطبيعي لذلك هو تمسك كل جماعة فرعية بإنتماءها الخاص , مما يفضي إلى الإخفاق في إدارة التنوع الثقافي على نحو إيجابي و حضاري .

و جماع القول : إن الأمن العميق في مجتمعاتنا العربية اليوم , يتطلب العمل الجاد في بناء رؤية وطنية متكاملة لإدارة التنوع بعيدا عن نزعات الاختزال و عبء التاريخ و الراهن .

في معنى التعايش

تسود العالم المعاصر أسئلة ملحة حول الراهن بحقوله المختلفة ، والمستقبل بآفاقه العديدة . . إذ إننا نجد أن جميع الأمم والشعوب تسعى جاهدة بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات لتؤكد نفسها وإرادتها في هذا العالم المتشابك والمليء بالطموحات والتطلعات والإرادات المتباينة . . لذلك فإن من أهم الأعمال ، التي نتمكن من خلالها من بناء راهننا بما ينسجم وطموحاتنا ، هو العمل على تطوير مستوى الوفاق الداخل والعيش المشترك بين مكونات الوطن والمجتمع . . وذلك لأنه خيارنا المتاح والممكن لتوطيد أركان الوحدة الوطنية وتعزيز موجبات التلاحم الداخلي . . وهذا من الشروط الأساسية لتظهير الإمكانات الذاتية وبناء القوة الوطنية . . فالوحدة هي حجر الأساس في مشروع البناء والتقدم ، وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف ، وحدة القضية الوطنية ،والوطن الواحد ، وحدة المصير المشترك ، وحدة البناء والتطوير ، وحدة الإنسان من أقصى الوطن إلى أقصاه . . بهذه المعالم والمعطيات ، نبني الذات الوطنية ، ونعمق أسباب الوئام الاجتماعي والوطني ، ونؤسس لحقبة وطنية جديدة . . وذلك لأن الوطن ينهض بنهوض قيم التقدم والسلم المجتمعي والشراكة الوطنية ، ويسقط ببروز قيم التخلف والتعصب والانغلاق على الذات . .

وإن قيم الشراكة الوطنية ، هي التي توفر الظروف الذاتية و الموضوعية ،لإنهاء الانغلاق الداخلي ، وتحبط مؤامرات الخارج التي تسعى نحو التفتيت والتقسيم . . وإن الوطنية الحقة تبدأ بالقبول النفسي والعقلي بالآخر المغاير على قاعدة الوطن الواحد والمصير المشترك . . وهذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن والمشاركة مع الآخر اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ووطنيا . . لذلك فإن السديم البشري يتحول إلى مجتمع ، أمة ، حينما تتحقق مواطنية أبناءها في كل الأبعاد والجوانب . . وبدون ذلك ليست ثمة وطنية وإن تاجر البعض باسمها . .وإنما جزر اجتماعية مغلقة ، متحاجزة ،وتشظيات ثقافية ، فكرية ، تسوغ هذا التحاجز والتنافر . .

من هنا فإن تطور الأوطان ، مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية ، على بلورة رؤية أو نظرية وطنية ، تستوعب كل الخصوصيات ، وتدفع بإرادتها تجاه البناء الوطني الشامل . . فالوطن في المحصلة النهائية ، هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك . . وفي هذا المعنى يبدو الوطن وعاءا فريدا وضروريا ،لأنه وطن التعايش والتعدد ، واستيعاب التنوع وإعادة إنتاجه وحدة وطنية متينة . .

ولنتذكر دائما : أن التنوع إذا أحسن إدارته والتعامل معه ، تحول إلى ثروة فعلية ، تزيد من آفاق المجتمع وروافده الإنسانية . .

ووفق هذه الرؤية ، ينبغي أن نتعامل مع كل تنوع أو تعدد متوفر في الفضاء الوطني . .

ووحدتنا وتلاحمنا الداخلي ، بحاجة بشكل دائم إلى هذه الرؤية التي تثري مضامين الحوار والوحدة على الصعيدين الوطني والإنساني . .

إذ إننا نعتقد أن الوحدة التي تبنى على قاعدة الحرية والمشاركة والمسؤولية المتبادلة ، هي الوحدة الصلبة والقادرة على إفشال كل مخططات التفتيت والتجزئة ،كما أنها هي التي تؤهل المجتمع للانخراط في مشروع بناء قوته وعزته على أسس حضارية وإنسانية متينة . .

والتعايش الذي نقصده لا يعني الذوبان أو الإنهاء القسري للاختلافات والتباينات أو تجميدها ، وإنما يعني وببساطة شديدة الاعتراف بحق الاختلاف وواجب المساواة . .

فالاختلافات بين البشر حالة طبيعية وجبلة إنسانية ، وينبغي أن لا تقود هذه الاختلافات إلى انتهاك الحقوق أو التعدي على حقوق الآخرين المادية والمعنوية ، وإنما ينبغي أن تضبط بواجب المساواة . . بحيث لا تكون الاختلافات والتباينات تشريعا للانتقاص أو الانتهاك أو الظلم والعدوان وإنما إلى المساواة في الحقوق والواجبات . . فالتعايش هو الموازنة الفذة والضرورية والدائمة لحق الاختلاف وواجب المساواة . . إن هذه المعادلة التي توازن بين الاختلاف والمساواة هي حقيقة التعايش في المجتمعات الإنسانية . .

فالمجتمعات الإنسانية بطبعها ، تعيش حالة التنوع والتعددية ، وفك الارتباط بين مفهوم الاختلاف ومفهوم المساواة ، هو الذي يقود ويؤسس إلى علاقة سلبية بين مختلف المكونات والتعبيرات . . لهذا فإن المشكلة الجوهرية ليست وليدة الاختلاف والتمايز بين الناس ، بل هي وليدة خلق الفجوة والمسافة بين الاختلاف والمساواة . . لهذا فإن كل جهد يبذل في سبيل تجسير الفجوة بين الاختلاف والمساواة هو جهد تعايشي ، ويخدم قضية التعايش بين أبناء الوطن الواحد . .

لهذا كله ومن أجل تعزيز خيار التعايش في مجتمعنا ووطننا ، نود التأكيد على النقاط التالية :

1 . تعرية كل التصرفات والممارسات التي تعمق الفجوة بين الاختلاف والمساواة . .

فالاختلاف بكل مستوياته ، ليس مبررا لعدم المساواة في الحقوق والواجبات . . وكل ممارسة تستهدف خلق الفجوة والمسافة بين الاختلاف والمساواة ، هي ممارسة على النقيض من مشروع التعايش ، لذلك ينبغي تعريتها وفضحها ورفع الغطاء الديني والاجتماعي عنها . .

2 . العمل على تنقية البيئة الاجتماعية والوطنية من أمراض القطيعة والفئوية الضيقة وحالات الانغلاق والانكفاء والانطواء . .

فلا يمكن أن ننجز مفهوم التعايش في مجتمعنا في ظل سيادة نزعة التعصب والقطيعة والانكفاء المتبادل . . فالعزلة الشعورية والعملية ، لا تقود إلى تعايش ، بل إلى تحاجز بين أبناء المجتمع الواحد لاعتبارات فكرية أو سياسية أو اجتماعية ، يستهدف ويقتضي العمل على إنهاء الحواجز النفسية والثقافية بين المواطنين ، وتفكيك مبررات الانطواء والانكفاء . .

والتعايش يقتضي أيضا تنشيط حالات الانفتاح والتواصل ، وخلق الثقافة الداعمة والمعززة لهذا الخيار والتوجه . .

فلا تعايش بدون انفتاح وتواصل ، فهما بوابة التعايش الأساسية . .

3 . حينما نتحدث عن (التعايش بين أبناء الوطن الواحد) فإننا نتحدث عن السياسات التعليمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي ينبغي أن تساهم في تعزيز خيار التعايش ، وتنهي كل المفردات

والقضايا المضادة لمشروع التعايش على مستوى المناهج أو الأداء والممارسة . .

وهذا بطبيعة الحال يقودنا إلى مشروعات الدمج بين المكونات الوطنية المتعددة ، لأنه وببساطة شديدة المجتمع السعودي متعدد ومتنوع ، ولا يمكن بناء هوية وطنية مشتركة ، إلا على قاعدة الاعتراف بحقيقة التنوع في المجتمع السعودي ، والعمل على بناء مشروع متكامل للاندماج الوطني . .

أي إننا في الوقت الذي نعترف فيه بحقيقة التعددية ، في ذات الوقت ، لا ندعو إلى التحاجز بين هذه التعدديات أو الانحباس المتبادل ، وإنما ندعو إلى بناء مشروع وطني للاندماج يستوعب جميع التعدديات ، ويعلي من شأن الانتماء الوطني المشترك لجميع المواطنين . .

إرادة العيش المشترك

على المستوى الاجتماعي والإنساني , تبرز حقيقة التنوع والاختلاف في الآراء والميولات والأهواء بين الناس جميعا . فما تحبه أنت قد يكرهه الطرف الآخر , وما تراه ضروريا قد يكون لدى الآخر غير ضروري وهكذا دواليك . فالتنوع حقيقة قائمة وراسخة في كل المجتمعات , ولا يمكن لآي طرف مهما أوتي من سطوة أو قوة , أن ينهي هذه الحقيقة . فهذه الحقيقة تأبى الاندثار والتلاشي لكونها جزء من الناموس الرباني , فالباري عز وجل خلقنا مختلفين وجعل من هذا الاختلاف آية من آيات الوجود الإنساني . ودعانا جميعا وعلى قاعدة الاختلاف ذاتها إلى التعارف .

فالاختلاف وفق الرؤية الربانية , ليس مدعاة للتحاجز أو لشن العدوان والانخراط في حروب معنوية أو مادية ضد من يختلف معنا . بل هذا الاختلاف بكل مخزونة هو مدعاة للتعارف . فالعلاقة بين الاختلاف والتعارف علاقة صميمية . بمعنى إننا جميعا ندرك اختلافنا مع بعضنا البعض , ولكن هذا الإدراك ينبغي أن لا يقودنا إلى التجاهل المتبادل أو العداء المتبادل , وإنما إلى التعارف والانفتاح الكامل على المختلف معنا من أجل استكشافه وتوسيع المساحات المشتركة بينه .

وفي سياق طبيعة العلاقة بين الاختلاف والتعارف , تأتي أيضا قيمة التعايش , والتي هي ضد السكون أو التحاجز النفسي والاجتماعي بين المختلفين .

فالإقرار بالاختلاف هو حجر الزاوية في مشروع التعارف . ولا يمكن أن ينجز التعارف بين المختلفين آحادا أو جماعات بدون قيمة التعايش . فالتعايش هو الصيغة الاجتماعية والعملية لإدامة التعارف ولضبط الاختلافات بين المجموعات البشرية .

والتعايش هنا ليس قيمة سلبية أم محايدة , وإنما هي رؤية عميقة وممارسة سلوكية من الجميع تتجه صوب إننا جميعا مهما اختلفنا بحاجة إلى أن نتعايش .

فالأوطان لا تبنى ولا تستقر إلا بقيمة التعايش بين جميع الأفرقاء والأطياف .

وأي طرف يشعر أنه في غنى عن قيمة التعايش , فهو يبذر البذرة الأولى في مشروع تخريب الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الوطن والمجتمع الواحد .

وما نود أن نثيره في هذا السياق : هو أن الجميع يتحدث عن التعايش وضرورته وحاجة المجتمع المتنوع إليه , إلا أن المشكلة هي غياب إرادة العيش الواحد بين المختلفين والمتعددين . بمعنى ليس مطلوبا الحديث عن التعايش وممارسة السلوك المضاد للتعايش .

وإنما المطلوب دائما أن يعبر الجميع عملا عن إرادة العيش المشترك أو الواحد .

ولعلنا هنا لا نبالغ حين القول : أن الأزمة الحقيقية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات المتنوعة هي في غياب أو ضعف إرادة العيش المشترك . فالجميع يتحدث عن التعايش ويحببه إلى سامعيه , ولكن القليل من لديه الاستعداد النفسي والاجتماعي لإرادة العيش المشترك . والتعايش كحقيقة مجتمعية , لا تبنى بالدعوة المجردة إليها , وإنما بتوفير الاستعداد التام لإرادة العيش بين الأفرقاء جميعا في سياق متحد وطني يتجاوز كل المنغصات والموانع . فإذا لم يسع الجميع صوب توفير إرادة العيش المشترك , لن ينجز مشروع التعايش السلمي بين جميع المكونات .

فالتعدد الأفقي والعمودي في المجتمعات الإنسانية , لا يصان إلا بتعزيز إرادة العيش المشترك . فيخرج الجميع من حالة الخوف أو الرهاب من الآخر , بحيث يشعر الجميع أن في العيش المشترك كل الخير والأرباح والبركات للمجموع الاجتماعي , وليس لفئة خاصة أو شريحة اجتماعية محددة .

فإرادة العيش هي سعي متواصل لتنمية المشتـــــــــــــركات والمساحات الواحدة , وتغييب قابليات الخصومة بين المختلفين وإثراء متواصل للساحة الاجتماعية بثقافة التعاون والتعاضد على قاعدة الوطن الواحد , مهما كانت الظروف

والأحوال , وصولا لإنضاج بيئة وطنية ـ اجتماعية تعلي من إنسانية الإنسان وتتعامل مع الجميع بإيجابية تامة مهما كانت المنابت والأصول .

وجميع هذه العناصر , لن تأتي بالموعظة المجردة , وإنما بابتكار صيغة نظام أو قانون يحمي حياة العيش المشترك ويدافع عن كل متطلباتها , ويمنع وفق سلطة القانون كل أشكال التعدي على مقتضيات العيش المشترك .

بمعنى أن مطلب العيش الواحد أو المشترك في الإطار الوطني الواحد , بحاجة إلى قانون وحماية هذا المنجز التعايشي .

فالتعايش ليس رغبة أخلاقية مجردة , وإنما هو واقع اجتماعي ـ وطني لا بد من حمايته من كل خصومه . والحماية هنا تتطلب منظومة قانونية متكاملة تجرم كل من يسيء إلى العيش المشترك وتستخدم وسائل التثقيف العام للترويج والدعوة إلى العيش الواحد لكل المختلفين والمتنوعين في الدائرة الوطنية الواحدة .

وفي سياق العمل على تعزيز إرادة العيش المشترك في مجتمعاتنا نود التأكيد على الأفكار التالية :

1ـ ضرورة بناء وصياغة ميثاق وطني متكامل , يرتكز على قيمة العيش المشترك , وإن الوطن بكل آفاقه وخيراته , هو لجميع المواطنين وإن الجهات العليا في الدولة والوطن يدعون إلى وحدة الصف الوطني , ويحاربون كل أشكال التباغض والتباعد بين أبناء الوطن الواحد . وإن قوة الوطن في وحدة المواطنين , وإن الوحدة الحقيقية للمواطنين جميعا لا تبنى إلا بإرادة العيش الواحد مهما تعددت أو تباعدت مناطقنا ومدننا وقرانا . و [من المسلم به أن إرادة العيش المشترك هي اللبنة الأساس في قيام الأوطان واستمرارها .

فالأوطان ليست حقيقة أزلية , قائمة في ذاتها , وليست في حاجة إلى براهين واجتهادات , لأنها ببساطة فعل إرادة لجماعات تعاقدت فيما بينها على مشروع مستقبلي في وطن وفي دولة تجسد سياسيا هذا الوطن] .

[راجع كتاب مقاربات في الدولة المدنية ص 151 ـ 152]

فجميع الأوطان والمجتمعات التي تعيش التنوع , هي بحاجة إلى نظام أو ميثاق وطني , يحمي وحدته الداخلية من خلال حماية تنوعه الأفقي والعمودي .

وبهذه الطريقة نخرج مفهوم العيش المشترك من سجن التفسيرات المتضاربة التي قد تعيق إنجاز هذا المفهوم في الواقع الوطني والاجتماعي .

2ـ ثمة حاجة معرفية واجتماعية ووطنية اليوم , لتظهير الصيغ العملية المقترحة والمناسبة لإنجاز مفهوم العيش المشترك في ظل واقع التعدد والتنوع الذي يعيشه مجتمعنا .

لأن طرح قيمة التعايش بشكل مجرد , لا يعفينا جميعا من ضرورة البحث عن آلية أو صيغة إنجاز هذه القيمة في الواقع الخارجي .

وما أتصوره في هذا السياق هو الآتي :

المستوى الأولى ضرورة تظهير مجال وطني واحد , لا يفرق بين المواطنين لاعتباراتهم الدينية أو المذهبية أو القبلية , ويتعامل مع الجميع على قاعدة المواطنة المتساوية بصرف النظر عن الانتماءات التاريخية للمواطنين . وهذا بطبيعة الحال بتطلب مشروع للاندماج الوطني يتوسل بالتعليم والإعلام والثقافة والممارسة السياسية والإدارية لتعزيز وإنجاز هذا المشروع .

والمستوى الثاني طمأنة واحترام عناوين الانتماء المتوفرة في الإطار الوطني . بحيث لا يشعر أي طرف أن ذاته الدينية أو المذهبية أو القبلية مهددة بالاندثار أو السحق . أحسب أن هذه التوليفة , هي سبيل إنجاز مشروع العيش المشترك أو الواحد في ظل حالة التعدد والتنوع الذي يزخر به مجتمعنا .

وبهذه الآلية ننهي التحاجز بين المواطنين وبناء واقع وطني يستوعب الجميع ويتعامل معهم على قاعدة وطنية واحدة .

وبهذا تتشكل ثقافة وطنية . نابذة للعصبيات وداعمة للاندماج الوطني .

فالترفع على العصبيات والمخاوف والهواجس , بحاجة إلى عمل متواصل , تشترك فيه أجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني .

فإلغاء التمييز العنصري مثلا في جنوب أفريقيا , تطلب جهدا متكاملا بين المجتمع ومؤسساته والدولة وأجهزتها . وكان للجان المصالحة الدور الأساسي , في منع نزعات الانتقام وفتح أفق الانتقال من واقع عنصري إلى واقع مدني جديد لا يفرق بين المواطنين على أساس عرقي أو لوني .

3ـ وحدة المجتمعات المتنوعة وغير المتنوعة , ليس معطى طبيعيا , بل تبنى هذه الوحدة مع الزمن , ومن خلال التجارب والمبادرات والممارسات السياسية والاجتماعية والاتفاقيات المكتوبة وغير المكتوبة ومن خلال التضحيات التي يقدمها أبناء الشعب لإنجاز وحدته وصيانة تلاحمه الداخلي .

من خلال كل هذه العناصر مع عنصر الوعي والإرادة , تتشكل وحدة المجتمعات .

لذلك من الضروري الالتفات إلى أن هذه الوحدة , بحاجة باستمرار إلى عطاء معنوي ومادي , حتى تتعزز في الفضاء الاجتماعي والثقافي .
وعلى ضوء هذه الحقيقة نتمكن من القول :
أن إرادة العيش المشترك , هي اليوم بوابة صيانة وتعزيز وحدة الأوطان . وإن أي تراجع أو تراخ في إرادة العيش المشترك , ينعكس سلبا على وحدة الأوطان والمجتمعات .
من هنا فإن الوحدة الوطنية , تتطلب اليوم العمل على تظهير إرادة العيش المشترك لدى جميع المكونات والتعبيرات .

رؤية في العيش المشترك

ثمة سؤال مركزي تثيره الأحداث والتطورات في أكثر من بلد عربي وإسلامي . وهو كيف نعيش معا ونحن مختلفون . وذلك لأن الاختلاف في أي دائرة من دوائر الحياة والفكر ، من الحقائق الثابتة والشاخصة في حياة الإنسان بصرف النظر عن بيئته أو تكوينه المعرفي والعقدي . ولكن في ذات الوقت لا يمكن للإنسان أن يعيش وحده ، وإنما هو مجبول على أن يعيش حياة اجتماعية وإنسانية مع آخرين قد يختلفون معه كليا أو جزئيا . وكل المحاولات التي بذلها الإنسان الفرد أو الجماعة لتعميم قناعاته ومواقفه ، واستخدام القهر والغلبة لسيادة أفكاره ومعتقداته ، لم تفض إلا المزيد من الاختلاف والاحتقان .

لذلك فإننا بحاجة أن نبحث عن إجابة أو صيغ حضارية للتعامل بين حقيقة الاختلاف الإنساني وضرورات العيش المشترك . فلا يمكن أن ندحـــــــــــــــــر الاختلافات أو نطمسها بين البشر ، كما أنه لا يمكن أن ينعزل الإنسان وينكفئ عن غيره بدعوى الاختلاف والتباين في وجهات النظر .

ولعلنا لا نبالغ حين القول : أن طبيعة الإجابة على هذا السؤال ، هي التي ستحدد بشكل أو بآخر طبيعة المستقبل السياسي والاجتماعي للعديد من الدول والبلدان العربية والإسلامية . وإن مظاهر العنف والفوضى التي تشهدها بعض البلدان ، هي ليست من جراء وتداعيات حقيقة التنوع والتعددية الموجودة في هذه البلدان ، وإنما هي لغياب صيغة حضارية تجمع بين حقيقة الاختلاف الذي لا يمكن نبذه وإنهاؤه من الوجود الإنساني وبين ضرورات العيش المشترك . لهذا فإن الوصول إلى صيغة سياسية وثقافية ومجتمعية لهذا الأمر هو الذي سيحدد شكل المستقبل السياسي للعالم العربي . فكيف يمكن بناء رؤية وطنية في كل بلداننا وأوطاننا العربية لا تغفل حقيقة التعدد والتنوع والاختلاف ، ولا تتجاوز متطلبات الوحدة والعيش المشترك .

وإن التغافل عن هذه الحقيقة ، أو عدم احترام متطلباتها ، هو الذي ساهم بشكل أو بآخر بحالات الفوضى والعنف التي سادت في بعض البلدان العربية والإسلامية . فلا يمكن قهر الناس على رأي وطريقة واحدة ، وإن أية محاولة في هذا الإطار لم تنتج إلا المزيد من التشبث بالخصوصيات الذاتية . فلا يمكن تعميم الخصوصيات الذاتية بالقهر والقسر ، وإنما بالتوافق والحوار والانفتاح وخلق المساحات المشتركة بين جميع الخصوصيات والمكونات . فالمجتمعات لا تدار بالقسر ، والاستقرار لا يتأتى بالقهر ، والأمن بكل مستوياته ودوائره ، لا

ينجز إلا بالتوافق واحترام الخصوصيات وتوطيد أركان العيش المشترك . ومن يبحث عن الأمن والاستقرار بعيدا عن مقتضيات السلم الأهلي وخلق التفاهمات والتوافقات الضرورية بين مختلف الخصوصيات والمكونات ، فإنه لن يحصل إلا المزيد من تشبث الناس بخصوصياتهم الذاتية . ولا يمكن لاعتبارات ذاتية وموضوعية ، أن تنجح تلك المحاولات والممارسات التي تستهدف تعميم خصوصية واحدة بوسائل قهرية على بقية الخصوصيات .

فالأوطان فضاء مشترك لكل الخصوصيات والمكونات ، ولا تبنى هذه الأوطان إلا بإعادة صياغة طبيعة العلاقة بين هذه المكونات والتعبيرات . بحيث تخرج من سياق الاستعداء والتحريض على الكراهية والمفاصلة الشعورية والعملية ، إلى حقائق التفاهم والتقارب والاحترام المتبادل .

ومهما كانت قناعة الإنسان بصوابية أفكاره ومعتقداته ، فإن هذا لا يبرر له ولا يشرع له ، أن يمارس الفرض والقهر وأدوات السلطة لتعميم أفكاره وقناعاته . فلكل إنسان الحق في الاعتزاز بأفكاره والتشبث بقناعاته والاعتزاز بعقائده ، ولكنه ليس له الحق في قهر الناس عليها ، وممارسة أساليب قسرية لتبنيها .

ولعلنا لا نبالغ حينما نقول : أن الكثير من المشاكل الـــــــــــــــــــسياسية والثقافية والأيدلوجية ، التي تعاني منها بعض البلدان العربية والإسلامية ، هي من جراء هذه الرؤية والممارسة . حيث التعصب الأعمى والمقيت بالذات وأفكاره ، مما يقود إلى التوسل بوسائل القهر والظلم لتعميم هذه الأفكار والقناعات على بقية المواطنين . فالأحزاب الأيدلوجية التي حكمت في بعض البلدان العربية ، وعملت بوسائل سلطوية وقهرية لتعميم أيدلوجية الحزب . هي بهذه الطريقة لم

تعالج مشاكل المجتمع والوطن الذي تنتمي إليه ، وإنما فاقمتها وبنت حواجز إسمنتية بين مختلف مكونات شعبها .

ونظرة واحدة إلى الدول العربية ، التي حكمت من قبل أحزاب أيدلوجية ، يجعلنا نكتشف هذه الحقيقة ، ونكتشف أن قهر الناس على فكرة ما ، وأيدلوجية ما ، لا ينتج إلا الحقائق المضادة لتلك الفكرة والأيدلوجية . كما أن التشكيلات الأيدلوجية والسياسية التي لا تمتلك سلطة سياسية ، وتمارس في مجتمعها ووطنها هذه الممارسات وتتوسل بوسائل وأساليب اقصائية ، تنم عن تعصب أعمى للذات وأفكارها . فهي لا تنتج الأمن والاستقرار ، وإنما على العكس من ذلك تماما .

فلكل إنسان على وجه هذه البسيطة ، الحق في أن يحمل فكرة أو يقتنع برؤية ومشروع ، ولكن ليس له الحق في قهر الناس على هذه الفكرة أو الرؤية أو المشروع . لذلك نجد أن الباري عز وجل والذي اصطفى أنبياءه ورسله ، وحملهم مسؤولية النبوة وهداية البشر إلى الطريق المستقيم ، لم يعطهم سلطة القهر والسيطرة على الناس ، وإنما حدد مهمتهم ووظيفتهم بالتذكير والتبليغ . قال تعالى [فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر] (سورة الغاشية ، الآية 21 – 22) .

فالمهمة كما يقول بعض المفسرين أن تطرح الكلمة التي تهز سمع الناس ، لتنفذ إلى عقولهم ، لتفتح في داخلها نافذة للتفكير في حساب كل تلك الاحتمالات ليعيشوا قلق المعرفة في مسؤولية المصير . وأن تحرك الأسلوب الذي يتفاعل مع فطرتهم ومشاعرهم وتطلعاتهم ، ليثير اهتماماتهم حول الفكرة التي تقدمها ، والخطر الذي يتهددهم ، في الأجواء التي يحبونها ويرغبونها ويقبلون على

الاندماج فيها . كما أن الإنسان مهما علت رتبته العلمية والاجتماعية ، فإنه لا يملك في طريق تكوين قناعات الناس أو إقامة الحجة عليهم ، إلا الجهد والكلمة . فإذا بذلهما الإنسان فقد قضى ما عليه . ولم يسلط الباري عز وجل أحد على قلوب الناس ، ولم يجعل مشاعرهم خاضعة لقدرة أحد الذاتية .

ولم يمكن الخالق عز وجل لأحد الأمر في تغيير ذهنيات الناس وقناعاتهم بطريقة قسرية – قهرية . فدور الأنبياء والرسل وهم أصفياء الله عز وجل هو الإبلاغ والدعوة إلى الله بالكلمة الواعية المذكرة ، ليأخذ البشر بعد ذلك حريتهم في الإيمان والكفر ليكون حسابهم على الله .

فالله سبحانه وتعالى لم يشرع لأحد ، أن تكون لديه سلطة على قناعات الناس وأفكارهم . ومسؤولية صاحب الفكر والرؤية ، أن يعرض فكرته على الناس ويتوسل بوسائل الدعوة والتبليغ ، ولكن ليس لأحد السلطة على قهر الناس وفرض الآراء قسرا عليهم .

فالاختلاف الديني والمذهبي ، الفكري والسياسي ، لا يشرع لأحد انتهاك حقوق الطرف الآخر بدعوى الاختلاف والتباين في العقيدة أو المذهب أو الفكر أو السياسة . فالاختلافات بكل مستوياتها ، لا تشرع الظلم والعدوان وانتهاك الحقوق . بل على العكس من ذلك تماما . إذا أن المختلف في الرؤية الإسلامية له حقوق كاملة وعلى الطرف الآخر أن يصونها ويحترمها . وهذه المسألة هي حجر الزاوية في مشروع خلق السلم الأهلي والعيش المشترك في مجتمع متعدد ومتنوع .

وهذا بطبيعة الحال ، يقودنا إلى التأكيد على النقاط التالية :

1 . إن التعصب الأعمى لأفكار الذات وقناعاتها ، يضر بمستوى انتشار وقبول الآخرين لهذه الأفكار . فالتعصب بكل مستوياته ، يضر بالأفكار والمعرفة ، وينفر الناس منها ، ويحول دون توسيع المقتنعين بها .

كما أن هذا الداء النفسي والعقلي والسلوكي الخطير ، يحول دون الاستقرار والأمن الاجتماعي . وهناك بونا شاسعا ينبغي الالتفات إليه ، بين ضرورات ومتطلبات الدفاع والتبشير بالأفكار والقناعات التي يحملها الإنسان ، وبين التعصب الأعمى . فالدفاع عن الأفكار لا يقتضي العدوان على الآخرين ، بينما التعصب شكل من أشكال العدوان . ودعوة الآخرين إلى تبني قناعات ومواقف الذات ، لا تتطلب وصم الآخر بأشنع الصفات واتهامـــــــــه بأسوأ الممارسات ، بينما التعصب الأعمى يشرع ذلك ويقود صاحبه إلى ممارسات إقصائية وعنفية لا تنسجم ومقتضيات الدعوة بالتي هي أحسن ، ولا تتناغم مع حاجات الاستقرار والأمن الاجتماعي .

لذلك فإن إزالة الآثار السلبية للاختلافات ، تحتاج إلى الوقوف بحزم ضد ظاهرة التعصب الأعمى . لأن هذه الظاهرة ، بمثابة الوعاء الحقيقي للكثير من الآثار السلبية التي تمنع العيش المشترك بين المختلفين . من هنا فإن الوصول إلى حقيقة العيش المشترك والسلم الاجتماعي ، يتطلب محاربة ظاهرة التعصب الأعمى وكل النزعات الإقصائية التي لا ترى إلا ذاتها الضيقة .

2 . في إطار السعي والعمل المتواصل ، لبناء حقائق العيش المشترك في الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي ، من الضروري الفصل بين

احتكار القوة واحتكار الحقيقة . فليس كل من يمتلك القوة بالضرورة يمتلك الحق . كما أنه ليس بالضرورة أن من يمتلك الحق ، يمتلك القوة التي تدافع عن هذا الحق .

والحقائق المطلقة لا يمكن أن يقبض عليها إنسان . لذلك فإن كل محاولات ادعاء امتلاك الحقيقة ، هي محاولات لا تستهدف على الصعيد العملي إلا تبرير وتسويغ عمليات النبذ والتهميش والتمييز تجاه الآخرين المختلفين معه . ومن الخطايا المميتة على هذا الصعيد المماهاة بين القوة والحقيقة . وإن كل من يمتلك القوة قادر فعلا على امتلاك الحقيقة .

وهذا هو الذي يهيأ الأرضية الاجتماعية لكل المقولات والممارسات التي تهدم وتمنع بناء أركان وقواعد العيش المشترك في المجتمع المتعدد . فالحقيقة ينبغي أن تكون غاية الجميع ، ولا يمكن أن يقبض عليها أحد بوسائل العنف والتعصب والغلو والنفي . فالخدمة الحقيقية التي يمكن أن يقدمها أي إنسان لفكره وقناعاته ، هي حينما يبتعد عن كل نزعات التعصب والغلو ، لأن هذه النزعات تحول دون المعرفة العميقة والحقيقية لمضامين تلك الأفكار ، كما أنها (أي نزعات التعصب والغلو) تمنع إقبال الناس تجاه تلك الأفكار والقناعات .

فالتعصب يميت صاحبه ، دون أن يحيا الفكر والمبدأ . لأن هذه النزعة المقيتة تطمس كل نوازع الخير وموجبات العدالة من نفس وكيان المتعصب سواء كان المتعصب فردا أو جماعة .

3 . إن العيش المشترك يقتضي من كل المكونات والتعبيرات ، العمل على إعادة صياغة علاقتها بأفكارها وقناعاتها العامة . فالعيش المشترك لا

يعني أن تنحبس كل فئة في إطارها الفكري الضيق ، بل يعني الانفتاح والتواصل المستديم مع بقية المكونات ، وذلك من أجل نسج العلاقات الإيجابية ، وتجاوز كل الأوهام والهواجس تجاه بعضنا البعض . وهذا بطبيعة الحال يتطلب إعادة صياغة العلاقة مع الأفكار والقناعات الخاصة بكل مكون وفئة . بحيث تصبح العلاقة حيوية ومرنة وفعالة .

والأمم والمجتمعات الإنسانية التي استطاعت أن تطور في واقعها نهج العيش المشترك ، هي التي تمكنت من إعادة بناء علاقتها مع أفكارها . بحيث لا تكون العلاقة جامدة ومتخشبة . وإنما علاقة تفاعلية بكل ما لكلمة التفاعل من معنى ومضامين عميقة .

وجماع القول : أن العيش المشترك في أي تجربة إنسانية ، ليس وصفة جاهزة ، وإنما هو رؤية واضحة وإرادة صلبة وعمل مستديم باتجاه خلق الحقائق وتعزيز متطلبات التلاقي والتفاهم بين مختلف الفئات والشرائح والمكونات .

التعايش من منظور مختلف

ثمة محاولات معرفية و أخلاقية لتأصيل مفهوم التعايش السلمي بين تعبيرات المجتمع الواحد من زاوية أخلاقية محضة .

و كأن التعايش كحقيقة و سلوك و التزام هو فضيلة أخلاقية , و مطلوبة من جميع الأفراد , بوصفها انعكاس لمستوى التزام الإنسان بفضائل الأخلاق و محاسنه .

لذلك فإن هذه المحاولات , لا تحفر عميقا في معنى التعايش السلمي و ضرورته المعرفية و السياسية و المؤسسية في المجتمعات المتنوعة سواء كان هذا التنوع دينيا أو مذهبيا , أو فكريا و سياسيا . و بفعل هذه القراءة يتم التعامل مع مقولة التعايش السلمي و كأنها تساوي تحلي الإنسان بمكارم الخلاق سواء في داخل أسرته أو محيطه الاجتماعي و الأخلاقي فقط .

و من المؤكد في هذا السياق أن لهذا المفهوم جنبه أخلاقية , و لكن اختصار هذا المفهوم بالبعد الأخلاقي , يضيع الكثير من المضامين المعرفية و المؤسسية لهذا المفهوم .

و نحن نحاول في هذا المقال أن نوضح بعض الجوانب المتعلقة بمفهوم التعايش السلمي بوصفه من المفاهيم التي تتعدى المجال الأخلاقي , و يكون جزءا من المنظومة المعرفية و المؤسسية لأي تجربة إنسانية تنشد الاستقرار على أسس صلبة و عميقة .

و سنوضح هذه الجوانب من خلال النقاط التالية :

1ـ إن مفهوم التعايش السلمي يتعدى في مضمونة و جوهره البعد السلبي و الذي يساوي أن يبقى الإنسان فردا أو مجموعة عل حالة في مقابل مجموعة أخرى أيضا تبقى على حالها .

فالتعايش السلمي بين مجموع الأطراف و الأطياف , محاولة مشتركة و جهد جماعي تقوم به جميع أطياف المجتمع باتجاه صناعة الراهن على منوال حقيقة التعدد و التنوع المنضبطة بقيمة التعايش .

فالتعايش ليس تساكنا سلبيا بين أطراف و مكونات مختلفة , بل هو مساحة اجتماعية و معرفية و اجتماعية مشتركة , تتجه صوب تنمية حقائق بناء الراهن بعيدا عن نزعات الاستحواذ أو الاستفراد , أو محاولة جعل المجال العام خاصا بمكون من المكونات .

و بالتالي فإن التعايش السلمي بين الأطراف , لا يبنى بالتغني بالمثل الأخلاقية أو المواعظ الإنسانية فحسب , و إنما بسعي مستديم من قبل الجميع على بناء الحاضر على قاعدة احترام التعدد و الذي يترجمه في المجال العام العيش المشترك و المتساوي بين جميع الأطياف .

و كلنا يعلم أن بناء راهن المجتمعات المتعددة و المتنوعة , يتطلب إرادة سياسية و إنسانية , تتجه دوما باتجاه صيانة الحق و منع كل محاولة للافتئات على المجال العام من قبل رؤية آحادية واحدة .

فالتعايش شعار و مشروع في آن واحد , رؤية و برنامج مشترك لبناء الحقائق الجمعية , كما أن التعايش خروج معرفي و اجتماعي من نزعات النرجسية أو الشعور بالامتلاء و الاستغناء عن الآخرين .

من يتطلع إلى بناء الراهن على قاعدة التعايش المشترك بين جميع المكونات , يتطلب منه هذا التطلع الالتزام العميق بالجذور المعرفية و الثقافية و السياسية لمفهوم التعايش السلمي بين أطياف متعددة و متنوعة .

و على مستوى الممارسة هذا يعني أنه ليس من شروط التعايش أن يغادر أحد الأطراف قناعاته الفكرية و المعرفية , لصالح قناعة الطرف الآخر , بل من

شروطه أن يذهب الجميع إلى المساحة المشتركة و يوظف قناعاته و خصوصياته الثقافية للمساهمة بإيجابية في إثراء المساحة و المجال المشترك .

2ـ إن التعايش السلمي لا يمكن أن ينجز في أي بيئة اجتماعية بدون سلطة القانون . لأن التعايش لا يساوي اللا التزام الوطني أو الاجتماعي , كما إنه لا يساوي أن يعمل الانسان في دائرته الخاصة ما يحلو له , إن التعايش بين تعبيرات الوطن و المجتمع الواحد , لا يمكن أن يتحقق بعيدا عن منظومة قانونية متكاملة قادرة على إدارة حقائق التعايش على نحو إيجابي . فالرهان الحقيقي في مفهوم التعايش ليس على الانضباط الأخلاقي الذاتي (مع أهميته) و إنما على وجود قانون يطبق على الجميع بعدالة يحول دون الافتئات أو تجاوز مقتضيات و متطلبات التعايش بين مجموعات بشرية مختلفة . و لو تأملنا عميقا في التجارب التعايشية الناجحة في كل البيئات الإنسانية , لوجدنا أن سلطة القانون , هو أحد العوامل الأساسية التي ساهمت بفعالية في إنجاز مفهوم التعايش في واقع المجتمعات المتنوعة .

لذلك نستطيع القول : أن من يبحث عن قيمة التعايش في فضائه الاجتماعي , عليه أن يسعى لوجود سلطة للقانون الذي يسري و يطبق على الجميع . و دون ذلك تبقى مقولات التعايش و كأنها دعوة أخلاقية و وعظية مجردة . غير قابلة للتنفيذ , و إنما دورها الوحيد هو دغدغة مشاعر و وجدان الناس فقط .

بينما التعايش كما أوضحنا أعلاه , ليس دعوة وعظية مجردة , و إنما هو عمل لإدارة إرادات الناس المختلفين , بحيث لا تتحول هذه الإرادات إلى رافد لتضعيف المجتمع أو إخراجه من وحدته الداخلية .

و هذا لا يتم إلا بالالتزام بالقانون و تطبيقه على الجميع , حتى يبنى التعايش على قاعدة وحدة المجتمع و تلاحمه الداخلي .

لذلك ثمة ضرورة للدولة حتى يتحقق العيش المشترك بين جميع الأطياف .

فلا تعايش حقيقي في العصر الراهن بدون دولة , لكونها هي المؤسسة الأم التي تقوم بتنظيم العلاقة و بسط سلطة القانون و صياغة مشروع وطني جامع لكل الأطراف و المكونات .

3ـ تطوير نظام الاعتراف و التعارف بين المختلفين , بوصفه أحد المداخل الأساسية لإنجاز مفهوم التعايش في الفضاء الاجتماعي . لأن التعايش الحقيقي لا يمكن أن يتم بين فرقاء يجهلون بعضهم البعض . فلا تعايش بلا تعارف , ولا تعارف مستديم بدون اعتراف بالوجود و متعلقاته . لذلك ثمة ضرورة لإطلاق برنامج و مبادرات تستهدف أن يتعرف أبناء الوطن على بعضهم البعض , و ذلك لتفكيك الرؤى النمطية التي تحبس الإنسان و المجموعات البشرية في قوالب جامدة , تزيد من فرص سوء الظن بين المختلفين . بينما التعارف المباشر يبدد الكثير من الصور النمطية , و يوفر فرصة التلاقي و الانسجام النفسي , و الذي بدوره يعزز إمكانية التعارف العميق بين المختلفين . التعارف الذي يدفع الجميع للانفتاح على الجميع بدون هواجس مسبقة سواء كانت ذات بعد تاريخي أو ذات بعد معاصر . و هكذا تتراكم قواعد التعايش في النفوس و العقول , و ينفتح مجال التعاون على قاعدة المصير المشترك .

و جماع القول : إن التعايش بين المختلفين في الإطار الوطني , مرحلة تبلغها الأوطان الذي تحتضن حقائق التنوع بالكسب الإنساني الذي يتجه دوما صوب

تذليل العقبات و تدوير الزوايا وصولا إلى تطوير المساحات المشتركة بين المختلفين . بهذه الخطوات تتحول مقولة التعايش من مسألة أخلاقية ,إلى حيثية وحقيقة وجودية , اجتماعية , على ارض وطن له كينونته الثقافية وخصوصياته المجتمعية .

الطريق إلى التعايش

حين الحديث عن التعايش بين مكونات وتعبيرات المجتمع والوطن الواحد ، فإننا حقيقة نتحدث عن قيمتين أساسيتين وهما قيمة الاختلاف وقيمة المساواة . .
فينبغي أن نعترف بحقنا جميعا بالاختلاف ، وهذا الاعتراف ينبغي أن لا يقود إلى التحاجز وبناء الكانتونات الاجتماعية المنعزلة عن بعضها ، كما أنه ينبغي أن لا يقود إلى التعدي على الحقوق . .
فالتعايش هو حصيلة بناء علاقة إيجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة . .
وأي خلل في هذه المعادلة ، يضر بحقيقة التعايش في أي مجتمع ووطن . .
ومفهوم التعايش بطبيعته ومضمونه ، لا يلغي التنافس أو الخلافات بين المكونات والتعبيرات والأطياف ، وإنما يحدد وسائلها ، ويضبط متوالياتها . .
فالتعايش لا يساوي السكون والرتابة ، وإنما يثبت الوسائل الإيجابية والسلمية لعملية التنافس والاختلاف ، ويرفض الوسائل العنيفة بكل مستوياتها لفض النزاعات أو إدارة الاختلافات والتباينات . .
كما أن مفهوم التعايش ، لا يرذل الاختلافات والتباينات بكل مستوياتها ، وإنما يعتبرها حالة طبيعية وجزء أساسي من الوجود الإنساني ، ولكنه يرفض أن تتحول عناوين الاختلاف والتباين لموسيلة لامتهان كرامة المختلف أو التعدي

على حقوقه الخاصة والعامة . فالتعايش كمفهوم وممارسة ، لا يشرع بأي نحو من الأنحاء ،لأي طرف مهما كان الاختلاف والتباين ، إلى التعدي على الحقوق أو تجاوز الأصول والثوابت في التعامل مع المختلف وفق ضوابط العدالة والمناقبية الأخلاقية . . لذلك يقول تبارك وتعالى في محكم كتابه [ولا يجر منكم شنئان قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى] . .

لذلك فإن خلق معادلة متوازنة وحيوية بين مفهومي الاختلاف والمساواة ، هو جذر التعايش وجوهره النوعي . . فالاختلاف لا يقود إلى الظلم والافتئات ، بل يؤكد قيم العدالة والمساواة .

إذا تحققت هذه المعادلة ، تحقق مفهوم التعايش في الفضاء الاجتماعي والوطني . . وبدون هذه القيم والحقائق لا ينجز مفهوم التعايش في أي مجتمع وفضاء إنساني . .

ووفق هذه الرؤية فإن التعايش ، لا يساوي أن يتنازل أحد عن ثوابته ومقدساته ، وإنما يساوي الالتزام بكل مقتضيات الاحترام والعدالة لقناعات الطرف الآخر ، بصرف النظر عن موقفك الحقيقي أو العقدي منها . .

وهذه ليست حفلة تكاذب أو نفاق ، كما يحلو للبعض أن يطلق عليها ، بل هي جهد إنساني متواصل لتدوير الزوايا ومنع تأثير العوامل السلبية ، التي توتر العلاقات بين المختلفين أو تعيدها إلى المربع الأول . .

فالتعايش لا يقتضي الانشقاق أو التفلت من الثوابت أو الأصول لدى الأطراف ، وإنما يقتضي الإصرار على خيار التفاهم وتوسيع المشترك وإدارة نقاط التباين وموضوعات الاختلاف بعقلية حضارية ، توفر للجميع حق التعبير عن قناعاتها ووجهة نظرها ، بعيدا عن الإساءة إلى الطرف أو الأطراف الأخرى . .

وعليه فإننا نعتقد وبعمق أن خيار التعايش بين مختلف الأطياف والمكونات ، التي يتشكل منها المجتمع والوطن الواحد ، هو من الضرورات الدينية والأخلاقية والوطنية ،لأنه السبيل لضمان حقوق الجميع بدون تعدي وافتئات ، كما أنه الإمكانية الوحيدة وفق كل الظروف والمعطيات لصيانة الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والوطني . . ومن يبحث عن الحقائق الأخيرة بعيدا عن مفهوم التعايش ومقتضياته ، فإنه يساهم في تأسيس بذور الكثير من الأزمات والكوارث الاجتماعية والسياسية . . فالمجتمعات المتعددة والتي تحتضن تنوعات عمودية وأفقية إذا صح التعبير ، بحاجة إلى جهد لإدارة هذه التنوعات بعيدا عن إحن الماضي أو هواجس الخصوم . .

فالاستقرار العميق في كل الأوطان والمجتمعات ، هو وليد شرعي لحقائق التعايش ومتطلباته حينما تسود المجتمع بكل فئاته وشرائحه وأطيافه . .

وعليه فإن صناع الوعي والمعرفة والكلمة في مجتمعنا ، يتحملون مسئولية عظيمة في هذا الصدد . . فهم معنيون راهنا ومستقبلا ، بصناعة المعرفة التي تؤكد خيار التعايش ، وتعمق أواصر التفاهم بين مختلف الأطياف . . وهذا لا يتأتى إلا باشتراكهم الفعال في محاربة كل الأفكار التي تزرع الشقاق والأحقاد بين أبناء المجتمع والوطن الواحد . .

لهذا فإن خطابات التحريض والتشدد والغلو ضد المختلف في الدائرة الوطنية والاجتماعية ، لا تبني تعايشا ولا تحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي ، لأنها وببساطة شـــــــــــديدة ، تؤدي إلى خلق الحواجز النفسية والاجتماعية ضد المختلف ، كما تساهم في إذكاء أوار التوتر والصدام . . لهذا فإن الحديث عن التعايش ، أو بالأحرى تبني هذا المفهوم وهذه المقولة ، يقتضي

الوقوف بحزم ضد كل مقولات التعصب والغلو والتشدد ضد المختلف . .لأن الآثار الخاصة والعامة المترتبة على نزعة التعصب والغلو ، كلها آثار مناقضة ومهددة إلى أسس وحقائق التعايش في الفضاء الاجتماعي . .

لهذا فإن الصمت إزاء نهج التعصب والمقولات التحريضية ، يعد مساهمة مباشرة وغير مباشرة في إفشال نهج التعايش في المجتمع والوطن . .

وعليه فإننا نعتقد وبعمق أن التعايش هو وليد منظومة مفاهيمية واجتماعية وثقافية متكاملة . . وإن من يتبنى نهج التعايش عليه أن يضيع منظومة فكرية واجتماعية متكاملة ، حتى يكون سلوكه وكل مواقفه منسجمة ومقتضيات التعايش ، وحتى يتمكن من موقع الأنموذج والقدوة للتبشير بهذا الخيار ، ودعوة أبناء المجتمع إلى تبني هذا النهج كنهج يحفظ حقوق الجميع ، ويصون استقرارهم ، ويحافظ على مكتسباتهم . . ومن الضروري أن ندرك جميعا أن نقص أو ضمور حقائق التعايش في أي مجتمع وتجربة وطنية ، يساهم في تقويض مشروعات التنمية البشرية ، ويزيد من الفجوات العمودية والأفقية بين مختلف التكوينات الاجتماعية مما يجعل الأرضية الوطنية مهيئة للكثير من الانقسامات و التشظيات . .

وبمقدار ما نتمسك بقيمة المواطنة كوعاء حاضن لنا جميعا بذات القدر نعيد صياغة علاقتنا بانتماءاتنا الخاصة . . فالمواطنة بكل حمولتها القانونية والحقوقية ، هي القادرة على استيعاب كل التنوعات والتعدديات . . وهي التي تحول دون انحباس احد في انتمائه الخاص . . وهذا يتطلب منا جميعا مواطنين ومؤسسات رسمية وأهلية ، العمل على صياغة مشروع وطني يستهدف تعزيز قيمة المواطنة . . وإن تعزيز هذه القيمة في فضائنا الاجتماعي والوطني ، يقتضي

العمل على تفكيك كل الحوامل والحواضن الثقافية لظواهر التعصب والغلو والتشدد بكل مستوياتهما . . لهذا فإننا مع كل مبادرة ، تعزز قيمة التفاهم بين الأشخاص والأطياف ، ومع كل خطوة تساهم في تدوير الزوايا الحادة بين مختلف الفرقاء . .

العيش الواحد

في الحياة الإنسانية تمتلئ الهويات ودوائر الانتماء لدى الفرد أو الجماعات البشرية . . إذ لدى كل دائرة إنسانية ، ثمة انتماءات متعددة ومـــــــــــتكاملة في آن . . ومأزق هذه الجماعات البشرية ، يبدأ بالبروز ، حينما تتشكل بينهم ثقافة تقطع بين هذه الانتماءات ، وتعمل على طرد بعض دوائر الانتماء لصالح دائرة واحدة . .

حينذاك تتحول الهوية المـــــــــــــركبة التي يعيشها الإنسان ، من مصدر للتعدد المعرفي ، والثراء الإنساني والاجتماعي ، إلى فضاء للتحارب والتباغض وغرس الإحن والأحقاد بين أفراد هذه المجموعة البشرية . . فالإنسان مهما كان بسيطا أو يعيش في بيئات طرفية وفقيرة معرفيا وإنسانيا ، هو يتغذى معرفيا وسلوكيا واجتماعيا ، من مجموعة روافد وقنوات . . ولكل رافد دوره في إشباع حاجة من حاجات الانتماء . . سواء كانت هذه الحاجة مادية – اجتماعية ، أو معنوية – معرفية . . فثمة روافد عديدة تثري هوية هذا الإنسان وتمده بكل أسباب التكيف الاجتماعي والإنساني . . وكل محاولة لبتر هذه الروافد أو تجفيفها ، فإنها تزيد من مآزق الإنسان وتدخله في أتون التجاذبات والإستقطابات ، التي تزيد من محنه وهمومه . .

فالإنسان لا يمكن أن يستغني عن دائرة انتماءه الاجتماعي ، أي إلى أسرة وعائلة بصرف النظر عن حجم هذه الأسرة والعائلة وامتداداتها الاجتماعية ، كما أن هذا الانتماء الأسري – العائلي ، ليس بديلا عن الانتماء الاجتماعي إلى مجتمع ومنطقة وأمه . . وهذا الانتماء بدوره ليس نقيضا إلى انتماءه الديني والثقافي والوطني . . وهكذا بقية دوائر الانتماء . . فهي دوائر متكاملة ، ولا تناقض بينهما ، ولا يمكن للإنسان السوي أن يعيش بدون دوائر الانتماء المتكاملة . .

وبالتالي فإن هويته الإنسانية ، ليست هوية بسيطة أو مستندة إلى رافد واحد من روافد الانتماء ، وإنما هي هوية مركبة وغنية وتستند إلى كل روافد الانتماء . .

وإن العديد من الصراعات الثقافية بين الناس ، تعود في أحد جذورها إلى محاولة إلغاء بعض دوائر الانتماء أو منع تأثيرها ، فيمتنع الإنسان من الخضوع لهذه الرغبة والإرادة القسرية ، فتنتج مفاصلة وممانعة ، قد تفضي في النتيجة النهائية إلى استخدام العنف العاري لإنجاز وتحقيق هذه الرغبة . . ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ، حينما تتصادم الهويات المذهبية في الدائرة الدينية الواحدة . . فيتم التغاضي عن كل المشتركات والجوامع الواحدة ، لصالح نزعات الاستئصال والاستحواذ على سلطة الرمزية الدينية . .

ولا ريب أن هذه النزعة ، هي التي تؤسس لمناخات الحروب والصراعات الدامية في المجتمعات المختلطة دينيا ومذهبيا وقوميا . . لأنها نزعة عنفية – قسرية ، تريد أن توحد الناس بأساليب وبطريقة تزيدهم تفرقة وابتعادا عن بعضهم البعض . . ولقد أجاد المفكر (أمارتياسين) في كتابه الموسوم ب(الهوية والعنف

. . وهم القدر) في تظهير هذه الحقيقة ، إبراز العلاقة العميقة التي تربط بين محاولات بتر الهويات المـــــــــــركبة للمجموعات البشرية ، ودور هذه المحاولات في تأسيس وتفجير نزعات العنف والحروب الساخنة والباردة . . ويعبر بوضوح عن هذه الحقيقة (جيمس دي . وولفينسون) الرئيس الأسبق للبنك الدولي ، حينما قال : (يقدم لنا أمارتياسين ، بما يتحلى به من خصائص التألق والحساسية ، تبصر لفهم السلوك الإنساني . . فهو يشير إلى ضيق مفاهيم الهوية التي تضع حدودا على الأفراد ، وهي التي تؤدي في الأغلب الأعم إلى الصراعات الطائفية والأشكال الأخرى من الصراع . . إن دعوته للاعتراف بتعدد الهوية الإنسانية تمثل خطوة قوية أولى نحو عالم أكثر سلاما وإنصافا) . .

فحينما تتعدد الهويات ، هذا لا يعني أن يتحارب ويتخاصم أهل هذه الهويات ، لأن بعض ما لدى الآخر من معارف وأعراف وتقاليد هي من الذات ، وبعض ما لدى الذات أيضا هو من الآخر . . فبالتالي فإننا نعيش على المستوى الواقعي في ظل هويات مركبة ومتداخلة . . وإن هذا التداخل في الهويات الإنسانية ، ينبغي أن يقود إلى السلام الإنساني والتآلف بين البشر ، وليس إلى ممارسة العنف والانخراط في حروب تحت يافطة صفاء الهويـــــــــــــة الذاتية . . والعالم الإنساني اليوم ، لا يسمح لأي طرف من الأطراف ، أن يعيش بمعزل عن بقية البشر ، وإنما هو جزء منهم ، يؤثرون عليه ، ويؤثر هو بدوره عليهم ، ولا خيار أمامنا اليوم إلا العيش الواحد . .

لأنه لم تعد المكونات الدينية أو المذهبية أو القومية ، التي تعيش في ظل دولة وطنية واحدة ، بمعزل عن تأثيراتهم المتبادلة ، وأضحي الجميع في سياق مصير واحد وعيش اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي واحد . .

بمعنى أن الواقع الإنساني على المستوى المعرفي ، تجاوز مفهوم العيش المشترك ، لصالح مفهوم العيش الواحد . . لأن ما يجري في كل حقل من حقول الحياة ، يؤثر على الجميع ، ولا يمكن لأي مكون أن يبحث عن خلاصه الخاص . . فالخلاص لا يمكن أن يتم إلا على نحو جماعي . . وتعدد دوائر الانتماء لديهم ، لا يعني بأي حالة من الأحوال ، أنهم يعيشون بمعزل عن بعضهم البعض . .

فتعالوا جميعا من مختلف مواقعنا الدينية والمذهبية والقومية ، نبني ونحمي في آن عيشنا الواحد ، بالمزيد من كسر حاجز الجهل المتبادل ، وتشبيك المصالح وصيانة مقتضيات الهوية المركبة . .

التعايش السلمي في التجربة النبوية

ثمة ضرورات معرفية واجتماعية عديدة , تتعلق ببذل الجهد العلمي والمعرفي في عملية تأصيل القيم والمفاهيم , التي تساهم في إدارة حالة التنوع والتعدد في المجتمعات الإنسانية . لأنه لا يمكن دفع المجموعات البشرية المتنافسة أو المتصارعة نحو خيار آخر مختلف , إلا بإقناعهم ثقافيا ومعرفيا بالخيار المختلف , بحيث لا تشعر المجموعات البشرية أن خضوعها أو التزامها بهذا الخيار الجديد يشكل عبئا اجتماعيا ونفسيا عليها . لذلك تنبع الحاجة باستمرار لتأصيل المفاهيم التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين المجموعات البشرية التي تعيش في إطار وطني واحد .

ولعل من أهم هذه المفاهيم , التي تحتاج إلى تأصيل وتظهير معالمها في التجربة الإسلامية التاريخية الخالدة , هو مفهوم التعايش السلمي .

حيث ينطلق أو يتأسس هذا المفهوم من عدة مقدمات نظرية أساسية يمكن بيانها من خلال النقاط التالية :

1ـ أن جميع المجتمعات الإنسانية تعيش حالة التعدد والتنوع الأفقـــــــــــــــي والعمودي . وإن حالة التنوع تخلق حالة من التنافس في أحسن الحالات أو حالة من الصراع المفتوح بين هذه المجموعات البشرية . ولا ريب أن خضوع حالة التنوع إلى مقتضيات الصراع يعني المزيد من الفوضى وعدم قدرة أي مجتمع على صيانة وحدته واستقراره الداخلي .

ولكن مفهوم التعايش يسمح لكل المجموعات البشرية أن تتنافس بعضها إلا أنها جميعا محكومة بصيانة وحدتها الوطنية والاجتماعية من خلال منظومة قيم التعايش السلمي .

2ـ إن التعايش بين الأطراف والأطياف ليس حالة سلبية , وإنما هو نزعة وحالة إيجابية , تعمل على تظهير المساحات المشتـــــــــــــــركة والعمل على تفعيلها في الفضائيين الاجتماعي والثقافي .

فالتعايش لا يساوي التساكن , وإنما الانفتاح والتفاعل في صناعة المستقبل والمصير المشترك .

3ـ إن قيمة التعايش قيمة مضادة لحسم التنافسات أو التباينات بين المجموعات البشرية بوسائل قسرية وعنفية . وعليه فإن قيمة التعايش تساهم في إبراز البعد المدني من الصراعات والتنافسات الاجتماعية والسياسية . فمن حق الجميع أن يختلف مع الجميع , ولكن هذا الاختلاف يدار بوسائل سلمية ـ حضارية . وأية محاولة لحسم الاختلافات والتباينات بوسائل عنفية هي حالة مضادة لقيمة التعايش السلمي في المجتمع والوطن الواحد .

انطلاقا من هذه المقدمات النظرية يمكننا أن نقترب من التجربة النبوية فيما يتعلق وتعزيز قيمة التعايش السلمي في ظل مجتمع جديد , وجاء أفراده من بيئات متعددة ويحملون قيما اجتماعية وأعرافا , ليست بالضرورة متناغمة مع بعضها البعض . .

فالتجربة النبوية تعلمنا أن قيمة التعايش السلمي لا تبنى إلا باحترام المختلف والمتنوع وصياغة نظام سياسي واجتماعي قادر على استيعاب الجميع بدون نزعات الغلبة والمغالبة .

وحركة الأنبياء ورسالاتهم السماوية , هي مصداق خارجي إلى تلك القيم والأفكار الحية , التي جاءت لنقل الناس من الظلمات إلى النور , ومواجهة كل تلك الأفكار والتوجهات , التي تلغي دور الإنسان في الحياة , وتميت دوره ووظيفته في الحياة .

فالتجربة النبوية بكل مراحلها وأطوارها هي تعمل في آن واحد من أجل :

1ـ استنبات وغرس قيم الخير والصلاح في نفوس الناس وعقولهم وفي الفضاء الاجتماعي , بحيث تكون حركة الإنسان فردا وجماعة متسقة ومعنى الخيرية والصلاح والعبادة بالمعنى العام قال تعالى [قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين] .

2ـ طرد ومقاومة كل الأفكار التي تجمد الإنسان وتجعله أسير التقاليد البالية أو ترفعه إلى ممارسة العنف والقتل . فالأنبياء جميعا جاءوا من أجل تهذيب النفس والعقل , وإخراج الإنسان من ربقة الأفكار الميتة والأفكار القاتلة .

وحينما يتحرر الإنسان من هذه الأفكار ويجسد كل مستلزمات الأفكار الحية , فإنه يتحول إلى طاقة إيجابية خلاقة , تتجه باستمرار صوب البناء والعمران .

3ـ صياغة نظام حياة ومصالح ترعى خصوصيات الأفراد والجماعات الفرعية , دون أن يتغافل عن مقتضيات الجماعة ونظام مصالحها .

ولعل نظام العيش الواحد أو المشترك هو الأقدر في ظل التنوع والتعدد الذي تعيشه المجتمعات الإنسانية لضمان مصالح الجميع بدون افتئات أي طرف على الآخر .

وهذا النظام لا يساوي المساكنة السلمية بين المختلفين والمتنوعين , وإنما يعني العمل الجمعي باتجاه بناء نظام مصالح يضمن حقوق الجميع بدون إلغاء أو محاربة لعناوينهم الخاصة .

فالتنوع الاجتماعي ليس عيبا يجب إخفاؤه , وإنما هو جزء من الناموس والطبيعة البشرية , وأي جهد فردي أو جماعي لإلغاء أو محاربة هذا الحقيقة ـ الناموس , فإن مآل كل هذه الجهود الفشل والإخفاق . لأن حقائق المجتمع بطبعها حقائق عنيدة وضاربة بجذورها في عمق التاريخ والاجتماع , ومحاولات الاستئصال والإلغاء , تزيد هذه الحقائق رسوخا في الوجود الاجتماعي .

والكثير من الحروب الدينية والمذهبية والقومية في العديد من الدول والبلدان , يعود إلى طبيعة الخيارات السياسية المستخدمة التي تلجأ إلى القوة والقهر لدحر هذه الحقائق المجتمعية لصالح حقيقة واحدة , أو نسق أيدلوجي واحد .

وأصحاب هذه الحقائق مهما كانت الضغوطات التي تواجههم , فإنهم سيتشبثون بخصوصياتهم وعناوينهم وحقائقهم الذاتية . فالعجز عن إقامة نظام

سياسي واجتماعي وثقافي يستوعب جميع هذه الحقائق والخصوصيات , هو أحد الأسباب العميقة التي تنتج ظاهرة الحروب الدينية والمذهبية والقومية .

ولا مناص إذا أرادت مجتمعاتنا الخروج من نفق الحروب والتوترات والأزمات الطائفية والمذهبية , إلا الاعتراف بهذه الحقائق , وبناء نظام مصالح مشترك , يستوعب هذه الحقائق ويحميها من كل المخاطر والتعديات .

والتجربة النبوية في المدينة المنورة , تعلمنا هذه الحقيقة . فالرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لم يلغ حقائق المجتمع , ولم يعمل من أجل دحر خصوصيات فئات ومكونات المجتمع , وإنما عمل على بناء نظام سياسي وإداري وقانوني متكامل يضمن خصوصيات الجميع ويزيل كل عناصر الجفاء والتوتر بينها , ويعمل على بناء متحد اجتماعي مستند إلى احترام التنوع في سبيل بناء وحدة صلبة . ومدونة المدينة المسماة ب (صحيفة المدينة) هي الوثيقة النبوية التي تؤكد هذا الخيار وتشرعه .

وتعتبر أن الوحدات الاجتماعية , لا تبنى بمخالفة ومعاندة حقائق التنوع , بل باحترامها وتقديرها وحمايتها قانونيا وسياسيا .